Voice of Bahrain

BM Box 6135, London WC1N 3XX
Email: info@vob.org,
Web Site: www.vob.org
العدد 287 ديسمبر 2006 - ذو القعدة - ذو الحجة 1427

نشرة شهرية تصدرها حركة احرار البحرين الاسلامية

الصحوة المطلوبة بعد السبات

انتهت فصول المسرحية الانتخابية الهزيلة بعد شهور من التوتر الداخلي، وبدأت استحقاقات المرحلة الجديدة التي دشنت بفتح زنزانات التعذيب للأحرار من ابناء اوال، والبدء بتطبيق أقسى قوانين القمع والاضطهاد بحق المواطنين. السجون الخليفية تحتضن اليوم العشرات من ذوي الضمائر الحية الذين تعالوا على الدعوات التي انطلقت من جهات عديدة لمسايرة الظلم والاستبداد، وانطلقت ضد الظلم الخليفي الذي يزداد رسوخا وشمولا. عاش المواطنون هذه المسرحية، وشاهدوا أداء أبطالها، حتى بلغت حلقتها الاخيرة التي تجلت فيها "زهوة النصر"، وهو انتصار مزعوم لا أثر له في المجرى السياسي للبلاد. فالاعضاء الجدد السبعة عشر لن يختلفوا كثيرا عن سابقيهم الاثني عشر الا بنسبة يسيرة في الالتزام الديني والموقف السياسي. فاذا لم يتمكن السابقون من تحقيق شيء يذكر بمشاركتهم في المشروع الامريكو- خليفي فان الاعضاء الجدد لن يستطيعوا التأثير على عقلية الاحتلال الخليفية وسياساتها. وهذا ما كرره الرموز الكبيرة من المشاركين، الذي قالوا انهم قد لا يحققون مصلحة ولكنهم سيقللون الضرر.

ولكن هل كان حقا نصرا؟ ان كان ثمة نصر، فلمن على من؟ هل انتصرت الشرعية على اللاشرعية؟ هل كان انتصارا للمظلومين على الظالمين؟ هل انتصر المناضلون على المحتلين والمستبدين؟ الواضح ان الانتصار كان أقل من ذلك بكثير. فهو لا يعدو كونه "فوز" قروي على آخر في حلبة سباق غير متكافئة، و تقدم مواطن دعمته "المرجعية" على آخر لم يحظ برضاها. لم يكن انتصارا في معركة حقيقية بين طرفين لكل منهما اجندته واهدافه. بل كان عبارة عن "سباق ديكة" في ما بينها، بينما راعيها يراقب الوضع ضاحكا عليها، ومتلذذا بالجراح التي تحدثها في بعضها البعض. هذه الديكة اصبحت "مدينة" للجزار الذي يتلاعب بها لانه وفر لها فرصة الظهور على الحلبة، امام عدسات المصورين وتحت الاضواء الاعلامية التي أنفقت العائلة الخليفية من اموال الشعب الملايين لدعوتها الى البلاد لتقديم صورة عن "الانتخابات الديمقراطية" المنقطعة النظير. نعيش هنا نموذجا من التضليل المنهجي للرأي العام من قبل نظام حكم مدعوم من قوى خارجية، وهو يسعى لتنفيذ سياساته لابادة شعب بهويته وثقافته وتاريخه. كنا وما نزال، نسعى لحرمان هذا النظام المقيت من البريق الاعلامي الذي يسعى له ليستطيع الاستمرار في سياساته، واعتبرنا المشاركة في مشاريعه دعما لتوجهاته، بدون ان تعود على ابناء البحرين بأي نفع او عدل او حرية.

اذا كان ثمة انتصار كبير فهو للظالم ضد المظلومين، ولعقلية الاستبداد والاحتلال على الراغبين في الحرية. لقد كان انتصارا (نأمل ان يككون مؤقتا) للظاهرة الفرعونية، وهيمنة للمشروع الامريكي الذي وضعته هيئة الاستخبارات الامريكية في العام 2000، على بلد طالما تطلع اهله ومناضلوه الى الحرية والابتعاد عن الفلك الامريكي والصهيوني. نقول انه انتصار لأعداء الشعب للاسباب التالية: فقد كانت المشاركة بحد ذاتها اقرارا للدستور الذي وضعه المحتلون الخليفيون والامريكيون (وكتبه رمزي الشاعر وليس أي مواطن بحراني آخر). تلك المشاركة طوت صفحة المعارضة الدستورية التي شاركت فيها الجمعيات السياسية قبل اربعة اعوام، اذ أصبح من غير المنطقي للذين "فازوا" في هذه "الانتخابات الديمقراطية" ان يستمروا في عدم الاعتراف بالدستور

التتمة صفحة (8)

بطلان وراء القضبان

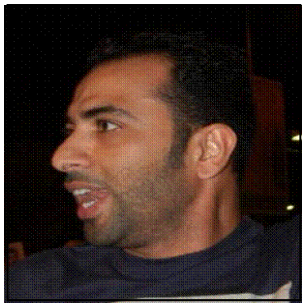

ما يزال المواطنان، الدكتور محمد سعيد مطر وحسين عبد العزيز الحبشي يرزحان في غرف التعذيب الخليفية بعد اعتقالهما يوم الخميس 16 نوفمبر. سبب الاعتقال، حسب الاتهام الرسمي، ببساطة امتلاكهما منشورات تدعو لمقاطعة الانتخابات التي كانت الاستعدادات آنذاك تجري على قدم وساق لاجرائها. ومنذ اعتقال هذين المواطنين رشحت انباء عن سوء معاملتهما على ايدي الجلادين. كما علم ان التحقيق معهما تم بدون حضور محامين او حقوقيين. وبعد مرور اسبوعين على اعتقالهما، امرت العائلة الخليفية بتمديد اعتقالهما بدون محاكمة، الامر الذي أثار قلق الحقوقيين والمنظمات الدولية، واعاد فتح ملف حقوق الانسان في هذا البلد الخليجي القمعي.

* بعد انتهاء المهرجان الانتخابي، بدأ المواطنون يدركون خواء الشعارات التي انطلقت في الفترة الماضية حولها، وكيف انهم خدعوا بها وانهم لا يتوقعون ان يتغير الوضع في البلاد نحو الافضل. وكان واضحا ان نسبة الاقبال على المشاركة كانت اقل كثيرا مما كان متوقعا، اذ لم ترتفع نسبة المشاركين فيها عن نسبة الذين شاركوا في انتخابات 2002 سوى 18 نقطة مئوية، برغم اقحام الفتاوى الدينية والحث المستميت للمواطنين على المشاركة. وهذا يؤكد غياب الحماس الشعبي للمشاركة في مشروع خليفي يهدف لفرض واقع ديمغرافي على البلاد خارج الاطر القانونية، وفي خرق واضح للمعايير الدولية.

ولم يخف الاشخاص الفائزون شعورهم بالعجز عن تحقيق شيء يذكر من خلال عضوية مجلس الشورى الذي ينتخب نصف اعضائه فقط، بينما تعين العائلة الخليفية النصف الآخر.

* وردت تقارير مفادها ان العائلة الخليفية انزعجت كثيرا من اطلاع الاعلاميين الذين استقدمتهم لتغطية انتخابات نصف اعضاء مجلس الشورى، على الوضع الحقيقي في البلاد، وقد عبر بعض هؤلاء عن تاثره بقمع الاحتجاج الذي نظم يوم الخميس 23 نوفمبر للمطالبة باطلاق سراح المعتقلين السياسيين، والمسيرة الكبيرة التي انطلقت في اليوم التالي للمطالبة بالتحقيق في القضايا التي كشف عنها تقرير البندر.

* قالت صحافية تعمل بصحيفة الاوبزيرفر، ذهبت الى البحرين لتغطية انتخابات مجلس الشورى انها لم تتوقع ان يكون الفقر في هذا البلد بالحجم الذي شاهدته. ونقلت مشاهداتها حول ظاهرة الفقر بمرارة، قائلة انها كانت تتوقع ان ترى واقعا آخر في بلد خليجي نفطي صغير. وعبرت عن اعجابها بشعب البحرين ودماثة اخلاقه وكرمه. واستغربت ايضا من حالة الاحتقان السياسي في البلاد من خلال ما شاهدته من اعتصامات ومسيرات، بالاضافة الى مقابلات الناس في المنازل والمجالس.

البحرين تكرر التجربة الانتخابية ما بين مشارك ومقاطع

المظاهر المهرجانية التي تسعى الحكومة البحرينية لاضفائها على الانتخابات المزمعة هذا الاسبوع لانتخاب نصف اعضاء مجلس الشورى توحي للكثيرين باستقرار الاوضاع السياسية والامنية، غير ان القراءة الفاحصة للوضع في عمومه، سواء من خلال استنطاق الرموز المعارضة ام متابعة ما يكتب في المنتديات الالكترونية الخارجة عن سلطة الحكومة، تؤكد شعورا عاما بالاحباط الذي يصل في بضع الحالات الى اليأس من قدرة الحكم على توفير مستلزمات الممارسة الديمقراطية خصوصا في مجال حرية التعبير، او الشراكة السياسية. وقد أثبتت تجربة السنوات الاربع الماضية من العمل ضمن أجهزة الحكم، ومنها مجلس الشورى (نصف المنتخب) عددا من الحقائق: اولها ان التشريع من اختصاص الحاكم واجهزته، وليس اعضاء ذلك المجلس، اذ لم يصدروا تشريعا واحدا خارج ما تريده العائلة الحاكمة، ولم يستطيعوا اجهاض قانون واحد طرحته امامهم. ثانيها: ان السلطة سهلت ممارسة الفساد والوساطة والمحسوبية، ولم تسمح بحكم القانون، ثالثها: ان القضاء استمر مرتبطا بالعائلة الحاكمة يصدر احكام السجن بحق المعارضين بقرارات من البلاط الملكي، ويرفض النظر في القضايا المشروعة التي يرفعها المواطنون ومنها المرتبطة بمرتكبي جرائم التعذيب. رابعها: ان الوضع السياسي واجواء الحرية تراجعت كثيرا في الفترة الماضية، اذ فرضت السلطة قوانين عديدة لا تنسجم مع قيم الحرية والديمقراطية، أهمها قانون الجمعيات الذي يلزم مؤسسات المجتمع المدني باقرار دستور 2002 الذي فرض على البلاد بدون ان يكون للشعب دور في صياغته او اقراره عبر استفتاء حر، وقانون التجمعات الذي يصادر حرية التجمع والاحتجاج، وقانون الارهاب الذي يحكم بالاعدام من يعارض دستور 2002 ، اذ نصت المادة السادسة منه على ما يلي : "يعاقب بالإعدام كل من أنشأ أو أسس أو نظم أو أدار، على خلاف أحكام القانون، جمعية أو هيئة أو منظمة أو جماعة أو عصابة أو فرعا لإحداها، أو تولى زعامة أو قيادة فيها، يكون الغرض منها الدعوة بأية وسيلة إلى تعطيل أحكام الدستور أو القوانين". خامسها: ان عددا من أعضاء مجلس الشورى (نصف المنتخب) اعترف بان المجلس لم يصدر تشريعا واحدا بشكل مستقل عن ارادة الحكم.

التطورات السلبية في الايام القليلة الماضية جاءت لتضفي المزيد من الوجوم على الوضع العام. فقد بدأت السجون تستقبل المعارضين مجددا، وازدادت أعداد قوات الشغب في العاصمة خصوصا عندما يعلن عن مسيرة احتجاجية او اعتصام مطلبي. وجاء التصدي للمسيرة السلمية مساء الجمعة الماضية ليذكر المواطنين، ليس بحكم القانون، بل بسلطة العسكر وقوة السلاح. فقد اعتقل احد النشطاء السياسيين، الدكتور محمد سعيد، بتهمة سعيه لتوزيع كتيب يعارض المشاركة في الانتخابات المقبلة لمجلس الشورى نصف المنتخب، ومعه شاب آخر هو السيد حسين عبد العزيز الحبشي، ويخشى من تطبيق قانون الارهاب عليهما. ولعلها المرة الاولى في التاريخ المعاصر ان يتم تقنين عقوبة الاعدام ضد من يعارض دستورا ما بأية وسيلة، حتى لو كانت سلمية.. ولذلك تصاعدت الاصوات الدولية المطالبة باطلاق سراح الشخصين المذكورين اللذين اعتبرتهما المنظمات الحقوقية الدولية "سجناء رأي". وزاد الوضع اضطرابا في الايام الاخيرة تبلور حالة استقطاب حاد في المواقف بين الحكم والمعارضة التي تمثلها حركة الحقوق والحريات "حق". فالحكومة تسعى لفرض أمر واقع بعد فرض دستور 2002 مهما كلف الامر، وتراهن على عدد من العوامل: اولها شيخوخة أغلب رموز المعارضة التقليديين وعجزهم عن مواصلة المشوار، ثانيا: تعميق الشق الطائفي بين ابناء الوطن الواحد على اسس مذهبية وعرقية، الأمر الذي أكده تقرير "البندر". ثالثا: الاعتقاد بامكان تحييد مواقف بعض الرموز السياسية والدينية المعارضة عن طريق الاموال والوجاهات والمناصب. رابعا: تقنين القمع في ظل دستور يمنح الحكم سلطات مطلقة لسن القوانين، ويسلب من المواطنين، او من يمثلهم، حق الشراكة في صنع القرار. خامسا: ان قرارات مجلس الشورى (نصف المنتخب) غير ملزمة للحكم، فهو يختار منها ما يناسب سياساته ويرفض ما لا يناسبه. وتجلى ذلك بوضوح عندما اتخذ المجلس قرارا ضد فتح مكتب صهيوني في المنامة، فتجاهلته العائلة الحاكمة وكأنه لم يكن. وبدلا من ان تكون الممارسة الانتخابية طريقا للعمل المشترك، تعامل معها الحكم على انها شهادة "حسن سلوك" يعلقها على صدره امام من يعترض او ينتقد غياب اية ممارسة ديمقراطية.

في خضم هذا التداخل الغريب في تشعبات الوضع السياسي لهذا البلد الخليجي الصغير، برزت من تحت انقاض المرحلة السابقة التي انتهت باحتواء عدد غير قليل من "المناضلين" القدامى، حركة الحقوق والحريات "حق" التي ركزت على عدد من الثوابت وبدأت النضال على اساسها. اولها افشال المشروع السلطوي في التشطير المجتمعي على اسس عرقية او مذهبية. وهنا يلاحظ ان هذه الحركة تختلف عما يسمى "جمعيات المجتمع المدني" الاخرى. فهي تجمع المواطنين الراغبين في مواصلة مشوار النضال، ليس من منطلقات مذهبية او ايديولوجية، بل على عدد من الثوابت التي تهم المواطنين والوطن. ولذلك تميزت هذه الحركة بعدد من السمات: اولها انها رفضت العمل من تحت مظلة الحكم، ورفضت التوقيع على "قانون الجمعيات"، وضمت قيادتها عددا من الرموز السياسية المخضرمة، ذات التاريخ الوطني الناصع، وتعددت التوجهات الايديولوجية والمذهبية بين اعضائها، فضمت السني والشيعي، الوطني والاسلامي، الرجل والمرأة. دفعها رفض مبدأ التشطير الاجتماعي لحركة المعارضة، الى الاصرار على المواقف المبدئية، ورفض المساومات عليها، والتركيز على حسن الأداء بدلا من تقديم الوعود التي لا تتحقق. يضاف الى ذلك انها أحدثت نقلة نوعية في العمل السياسي المعارض لنظام الحكم في البحرين، وذلك بتوسيع أفق خطابها السياسي ليشمل جميع المواطنين اولا، ولينفتح على الأفق الدولي من أوسع مداركة، والخروج من الشرنقة التي سعى الحكم لتوريط المعارضين فيها. هذه الحركة لم تعد تمثل اتجاها دون آخر، بل تمثل الاجماع الوطني الذي يتجاوز الخصوصيات المذهبية والاثنية، ويتصل بالقيم العليا لدى العقلاء والنشطاء واهل المباديء. وكان من الاعمال الاولى لهذه الحركة طرحها مشروع عريضة امنية موجهة الى الامين العام للامم المتحدة للمطالبة بدستور عقدي تشرف على صياغته. وحشر الامم المتحدة في القضية ليست اعتباطا بل يستند الى خلفية تاريخية تتصل بالانسحاب البريطاني من البحرين والخليج في 1971. ذلك الانسحاب لم يكن ليسمح للعائلة الحاكمة في البحرين بحكم البلاد لولا موافقة اهل البحرين على ذلك، وتصريحهم به للجنة الدولية التي بعثتها الامم المتحدة في 1970 لاستمزاج آراء المواطنين ومواقفهم. فجاء قيام دولة البحرين العربية والاعتراف بحكم العائلة الحاكمة فيها مشروطا بالشراكة السياسية مع اهل البحرين. وهذا ما حدث بعد الانسحاب مباشرة، فكان دستور 1973 الذي كان وثيقة توافقية بين الطرفين. ويعتبر المعارضون ان ما فعله الشيخ حمد بإعلان دستوره الجديد في 2002 إلغاء لمبدأ الشراكة والتعاقد، الامر الذي لا يستقيم مع روح الثقة والرغبة في الشراكة التي تجلت قبيل الانسحاب البريطاني. من هنا طرحت حركة "حق" اكبر عريضة في تاريخ البحرين (وقعها اكثر من 82 الفا من المواطنين) رفعت في الصيف الماضي الى الامم المتحدة مطالبة بدستور تعاقدي تشرف الامم المتحدة على صياغته واقراره. وهناك معلومات ترشح بين الحين والآخر من داخل دهاليز الحكم بان العائلة الحاكمة سوف تتصدى بعنف ضد الحركة التي تعتبرها المعوق الاكبر لسياساتها في البحرين.

وثمة تساؤلات عن البعد الامريكي في ما يجري في البحرين. فواشنطن التي فشلت سياساتها في كل مكان تقريبا سعت، وما تزال تسعى، لاظهار نجاحات لمشاريعها السياسية، ولذلك لم تخف دعمها الواسع للمشروع السياسي في البحرين، على أمل ان تطرحه نموذجا لـ "التغيير الديمقراطي" المطلوب. ولكن استمرار المعارضة الفاعلة ضد هذا المشروع أدى الى حالة جديدة من الاحتقان السياسي تؤكدها الوقائع اليومية، وقللت كثيرا من بريق التجربة. واشنطن، وبالتحديد وكالة الاستخبارات المركزية الامريكية، هي مهندسة "المشروع الاصلاحي" الحالي، حيث بدأت في بلورته بعد رحيل الامير السابق في 1999، واستقطبت له عددا من الاشخاص الناشطين في المجالات السياسية والحقوقية والدينية، في مقابل تخفيف القبضة الامنية واطلاق سراح السجناء السياسيين. وقد نشطت واشنطن في الترويج للمشروع، فافتتح مكتب للمعهد الوطني الديمقراطي (ان دي آي) ليكون حلقة الوصل بين واشنطن والمؤسسات المدنية والرموز السياسية والدينية، ونشط السفير الامريكي بلقاءاته المتواصلة مع النشطاء والرموز لحثهم على التخلي عن المعارضة والعمل مع الحكم. اما الخارجية الامريكية فقد رفضت اللقاء مع اية جهة

←

البحرين تكرر تجربتها الانتخابية

البقية من ص 2

رافضة للمشروع. والأخطر من ذلك ان مكتب (ان دي آي) تدخل مباشرة في صياغة اللوائح الداخلية لبعض الجمعيات السياسية لضمان انسجام تلك اللوائح مع المشروع السياسي. ادت تلك الصياغة الى فرض واقع جديد على تلك الجمعيات، مكن أقلية صغيرة من أعضائها من اتخاذ قرارات مصيرية ومنها قرار مسايرة الحكم. المشروع السياسي في البحرين اذن، انطلق بجهود امريكية قبل سبعة اعوام، وتزامن مع تطور تصاعدي في العلاقات بين المنامة وتل أبيب، سياسيا واقتصاديا وأمنيا. فعندما أقر مجلس الشورى نصف المنتخب قراره الوحيد ضد اقامة العلاقات مع الكيان الاسرائيلي، تجاهلته الحكومة وكأن شيئا لم يكن.

الجديد في الأمر ليس قرار بعض الجمعيات السياسية المشاركة في انتخابات هذا الاسبوع، بل في موقف بعض هذه الجمعيات وداعميها من المرجعيات الدينية بالتغاضي عن اربعة امور اساسية: اولها الدور الامريكي في المشروع السياسي الذي تمت صياغته بقدر من الحرفية، بحيث يسحب من المواطنين "بيعة" للحكم، ويوهمهم بانجازات غير موجودة في مقابل تقليص دورهم في التشريع والشراكة السياسية. ثانيها: تنامي العلاقات مع الكيان الاسرائيلي الذي لم يعد خافيا على احد، والذي تطرق اليه علنا كل من ولي العهد ووزير الخارجية اللذين اجتمعا بشمعون بيريز، نائب رئيس الوزراء الاسرائيلي، على هامش الدورة الاخيرة للامم المتحدة، وأعربا له عن أملهما بزيارة تل أبيب قريبا، وان يقوم هو بزيارة البحرين. وقد تلاشت معارضة تلك الجمعيات والمرجعيات الدينية للتغلغل الاسرائيلي في هذه الجزيرة الخليجية، لأسباب غير معروفة، ولكنها تدعو الى التساؤل والقلق. ثالثها: غض الطرف عن مفهوم "سيادة الشعب" في ما يتعلق بكتابة الدستور، وهو المبدأ الذي غاب تماما عن رمزي الشاعر، الخبير الدستوري المصري الذي كتب دستور 2002، وصاغ بنوده ليتناسب مع ما يريده الحكم، بعيدا عن الموقف الشعبي. وهذا الشخص نفسه هو الذي يستعين به الرئيس المصري هذه الايام في ما يسميه "التعديلات الدستورية" لذر الرماد في العيون. رابعا: القوانين التي فرضها الحكم بعيدا عن الارادة الشعبية ومبدأ الشراكة في صنع القرار، فأصبحت ملزمة لمن يلتزم بها ويعيد وجوده القانوني على ضوئها. في الوقت نفسه، ثمة ادراك لدى المواطنين بعدم جدوى المشاركة في مشروع سياسي لا يعبر عن الارادة الشعبية ولا ينسجم مع القيم الديمقراطية والدور الشعبي في اطار مفاهيم الشراكة والتعددية والاعتراف المتبادل بين المكونات المجتمعية. وفي الوقت الذي نظمت فيه حكومة البحرين برنامجا اعلاميا واسعا، واستدعت فيه عددا كبيرا من الصحافيين الاجانب على نفقتها، فقد اصبح واضحا لدى العديد من هؤلاء الاعلاميين صعوبة الوضع البحريني الذي يتحرك في منطقة لم تعرف بشغفها للممارسة الديمقراطية، خصوصا من جانب الحكومات، والمحاولات المتواصلة لافراغ مفاهيم الشراكة السياسية من محتواها، على امل ان تؤدي البهرجة الاعلامية اهدافها لصرف الانظار عما يجري على ارض الواقع في المنطقة. وهكذا تبدو الانتخابات البحرينية هذه المرة أكثر حرجا، ليس للمقاطعين، بل للحكم والجهات المحسوبة عليه، وكل من شارك في مشروعه الانتخابي. فتجربة السنوات الاربع الماضية لم تحقق للاطراف المعنية شيئا يذكر: فلا الحكم حصل على شهادة دولية بحسن السلوك، ولا المشاركون فيها استطاعوا اثبات خطأ قرار المقاطعة، ولا المقاطعون استطاعوا الحفاظ على وحدة صفوفهم والاتفاق على مشروع معارض متكامل. وربما الامريكيون، وحدهم، هم الذين حققوا شيئا يذكر: فبالاضافة الى هندسة المشروع السياسي في هذا البلد، استطاعوا اقناع بعض الأطراف ذات الحساسية التاريخية تجاههم، بالمشاركة في مشروعهم، بدعم سياسي وديني لم يتحقق من قبل.

مسيرة للمطالبة بالتحقيق في "فضيحة البندر" حظيت باهتمام الاعلاميين وكشفت الارهاب الخليفي

دعا نشطاء سياسيون وحقوقيون ورموز دينية المواطنين الى مظاهرة سلمية يوم الجمعة 24 نوفمبر وذلك من أجل المطالبة بإجراء تحقيق عاجل في ما جاء بتقرير فضيحة البندر. وشارك في المسيرة آلاف المواطنين، وحظيت بتغطية واسعة من قبل وسائل الاعلام التي حضرت لتغطية انتخابات نصف اعضاء مجلس الشورى. لقد مضى شهران منذ أن اصدر المستشار الرسمي لحكومة البحرين تقريرا من 214 صفحة كشف فيه عن مؤامرات كان من ضمنها السعي للتلاعب بالانتخابات التي اجريت الشهر الماضي، في حين لاتزال الحكومة والقيادة السياسية صامتة وترفض إجراء أي تحقيق كما ترفض حتى التعليق على هذا الموضوع أو السماح للصحف بالحديث عنه . لذا جاء إصرار عدد من الرموز السياسيين والحقوقيين في البلاد إلى الدعوة لمظاهرة تطالب بالتحقيق في هذه الفضيحة. ألا أن هناك تخوف من أن تلجأ الحكومة إلى استخدام العنف لإيقاف هذه التظاهرة، ودعى مركز البحرين لحقوق الانسان المؤسسات الحقوقية والإعلامية إلى مراقبة الوضع عن كثب لتفادي المحذور. وقد انطلقت المظاهرة في المنامة بالقرب من مسجد رأس الرمان حتى وصلت إلى المرفأ المالي.

الخلفية والتفاصيل:

في سبتمبر 2005م قام الدكتور صلاح البندر مستشار الحكومة البحرينية بكتابة تقرير يضم 214 صفحة (اشتهر لاحقا بفضيحة البندر"بندر غيت") حيث كشف النقاب عن خطة خمسية حكومية لتهميش الطائفة الشيعية في البحرين، وقد أشار بإصبع الاتهام المباشر إلى الشيخ أحمد بن عطية الله آل خليفة وزير شؤون مجلس الوزراء وأحد أفراد العائلة الحاكمة المقربين بأنه دفع 2.7 مليون دولارا إلى موظفين حكوميين وناشطين بمؤسسات غير حكومية وكلت إليهم مهمة التلاعب بالانتخابات القادمة والتجسس على المؤسسات الشيعية والمعارضة السياسية وتشكيل مؤسسات مجتمع مدني مزيفة إلى جانب أنشطة خطيرة أخرى.

ورغم كل ذلك فان الحكومة لم تقم بأجراء أي تحقيق في هذه الصدد ولم تعط أي تفسير لأكثر من 150 صفحة من الأدلة والمستندات التي وردت في التقرير منها: كشوف وشيكات مصرفية موقعة ووصول استلام وغيرها. ولم تتم محاسبة أو توقيف أي أحد من هؤلاء المسئولين الحكوميين المتورطين. وعلى العكس من ذلك تماما فان كل المؤشرات تدل على أن الحكومة تعمل على حجب هذا الأمر عن الرأي العام. فقد تم اعتقال الدكتور البندر وطرده من البحرين واتهامه بحيازة أوراق حكومية. وقد أصدرت الحكومة أمرا بعدم نشر أي خبر أو تعليق يتناول الفضيحة (راجع تقرير مركز البحرين لحقوق الإنسان رقم 06100500). وأقدمت الحكومة على إغلاق عدد من المواقع الالكترونية التي تناولت هذا الموضوع (ومنها موقع مركز البحرين لحقوق الانسان)، كما توعدت أصحابها بمقاضاتهم إذا ما استمروا في تداول القضية (يرجى مراجعة تقرير المركز رقم 06110200).

لقد طالبت مؤسسات المجتمع المدني و مركز البحرين لحقوق الإنسان الحكومة مرارا بإجراء تحقيق شفاف والبدء بحاسبة المسئولين الحكوميين ومنها العريضة التي أرسلت إلى جلالة الملك ووقع عليها مائة من الشخصيات والناشطين. ولم تلق هذه المطالبات سوى الصمت المطبق من قبل الحكومة حتى الآن مما يثير شكوكا حول مصداقية الانتخابات البلدية والنيابية المزمع إجراؤها في 25 نوفمبر 2006م. ولهذا فإننا ندعو جميع المعنيين للمشاركة العلنية من أجل دعوة الحكومة سلميا إلى إجراء تحقيق حول مزاعم المؤامرة التي وردت بالأدلة، و كذلك إيقاف سياسات التمييز الطائفي الموثقة أيضا.

وعبر مركز البحرين لحقوق الإنسان عن قلقة بشأن احتمال استخدام الحكومة للقوة لقمع هذه المسيرة السلمية خصوصا ان الحكومة مارست عنفا مفرطا ضد تجمع صغير في اليوم السابق للمظاهرة. كما أن مظاهرة مماثلة كانت قد نظمتها خمس جمعيات سياسية في سبتمبر الماضي قوبلت بجيش قوامه 4000 شرطي هاجموا المتظاهرين بالغازات المسيلة للدموع والرصاص المطاطي (راجع تقرير AEF سبتمبر 29). وعلى نحو مشابه أيضا هوجمت قوات الأمن على الناس في ندوتين أقامتهما حركة "حق" في شهر أغسطس الماضي بالغازات المسيلة والرصاص المطاطي مما أدى إلى عدد من الإصابات (راجع تقرير المركز رقم 06092400).

البحرين وغينيس: أعمر رئاسة وزراء

عبدالجليل السنكيس

لم تتوقف التهديدات مع إطلاق شعار مطلب تنحي رئاسة الوزراء الأخيرة، بل كانت تبرز من فترة، بين الفينة والأخرى، وسوف نشير قريباً إلى آخر تهديد وصلنا وربطه بالتهديدات السابقة، ونود أن نؤكد الى أن تلك الأساليب لن تفت في العضد ولن تحيد عن الإصرار على المطالب الواضحة: إصلاح سياسي حقيقي وعودة المشروعية الشعبية. إن إستهداف النشطاء لن يحل التأزم الناتج من عدم التوافق على الوضع القائم وكونه غير مؤسس على نظام ديمقراطي يكون الشعب فيه مصدر السلطات جميعاً، بل ستزيد من تعقيده، وبهذا نحمل النظام ورؤوسه مسئولية هذا التأزم وتعقده، كما نحمله سلامة النشطاء والمدافعين عن الحقوق والمطالبين بإصلاح الأوضاع الفاسدة القائمة.

تقديم:

هذه أول حلقات التأكيد على مطلب تنحي رئيس الوزراء- الشيخ خليفة بن سلمان الخليفة- بما يمثله من حكومة إدارة شئون البلاد، وكون هذه الإدارة مسئولة عما يحدث من تدهور في الوضع الحقوقي العام وأنها لم تعد قادرة على حل أزمات البلاد المتفاقمة والمتزايدة. وأنه، آن الأوان لأن تتغير عقلية إدارة البلاد والتعاطي مع أبناءه وحقوقهم ومواردهم، وانه لابد أن التأكيد على رفض إستمرار فرض الحكومة على الشعب، كما فرض الدستور عليه، وبهذا نؤكد بضرورة التوحد- معاً- من أجل حكومة وطنية منتخبة تمثل قطاعات الشعب وقواه وتداول سلمي للسلطة تسمح لدماء جديدة وقدرات متمكنة ومحاسبة متواصلة ودقيقة لا تسمح إلا بالخدمات الفضلى والعالية الجودة لهذا الشعب الذي قدم الغالي والنفيس من اجل حياة كريمة عزيزة.

غينيس البحرين

غينيس هي مؤسسة عمرها أكثر من خمسين سنة تعنى بتوثيق الأرقام القياسية في شتى المجالات، لتصل هذه الأرقام إلى أكثر من 64 ألف رقم تم جمعها على مدار السنين، من ناحية الطول، الحجم، السرعة، الوزن، العمر، وغيرها من المواصفات التنافسية. البحرين، حكومة ومؤسسات، سعت لأن تبرز في هذه الموسوعة- بصورة وأخرى- لتعطي صورة دعائية للنظام وتلبي الرغبة الشخصية في البروز والنرجسية لشخوصها. من جانب آخر، هناك أرقام بحرينية، تشير الى سوء الوضع وخطورة إستمراره، تصلح لأن تكون في هذه الموسوعة العالمية. فدعونا نسبر هذين الجانبين من خلال غينيس البحرين. وهنا سوف نشير الى التوجه المحموم من السلطة لتسجيل أرقام دعائية، بعضها تم توثيقه في الموسوعة العالمية، وبعضه تصدر الجرائد ووكالات الأنباء:

البحرين تشيد أطول مبنى في العالم: حسب تصريح شركة الهندسة المعمارية الدانماركية التي صممت مبنى دار الأوبرا في كوبنهاغن، إنها على وشك توقيع العقد النهائي لتصميم أطول مبنى في العالم سيقام في البحرين، والذي يتضمن إنشاء خمسة أبراج أطولها سيصل ارتفاعه 1022 متراً – ضعف برج تايبيه 101 في تايوان- الذي يعتبر حالياً أطول عمارة في العالمُ حيث يصل الى 506 متر.

أكبر قبعة تخرج في العالم: في أبريل الماضي تم إستلام شهادة من موسوعة غينيس العالمية للأرقام القياسية لأكبر قبعة تخرّج في العالم من إعداد وتصميم قسم التعليم الصناعي بوزارة التربية والتعليم، تساوي 20 ضعفاً للقبعة العادية ويصل وزنها إلى أكثر من 440 كيلوغراماً ولها قاعدة على شكل مدرج يستوعب 70 طالباً

أكبر علم وطني في العالم: في ديسمبر 2004م وبعد عرض العلم بمصاحبة عروض موسيقية لفرق الأمن العام تم الإعلان عن تسجيل رقم جديد لأكبر علم في العالم للبحرين في موسوعة غينيس للأرقام القياسية

أكبر نصب تذكاري في العالم: وهو مشروع تشييد نصب تذكاري "نصب النخيل" على أن يتم تسجيله في موسوعة غينيس للأرقام القياسية، إذ يبلغ ارتفاعه عشرة أمتار ويرتكز على قاعدة عرضها ثلاثة أمتار ويتكون من ثلاثة أجزاء، وهي القاعدة ومستطيل يبلغ طوله خمسة أمتار سينفذ الفنانون البحرينيون لوحاتهم عليه، والجزء الثالث يتكون من أشكال هندسية مستوحاة من التراث بطول مترين ونصف المتروسيقام على شارع الشيخ خليفة بن سلمان أحد أكبر الشوارع الرئيسية في مملكة البحرين.

أكبر عدد لأصحاب الملايين في العالم: كشف مسح أجرته مؤسسة نقد البحرين عن وجود 5200 شخص من الأثرياء. وبين المسح بأن معدل الثروة التي يملكها الفرد من هؤلاء يبلغ 4,2 ملايين دولار، وهو ما يفوق المعدل العالمي الذي يبلغ 3,8 ملايين دولار. ويشير المسح إلى أن حجم الثروات الخاصة في البحرين يتراوح ما بين 20 مليارا و30 مليار دولار".

ثالث سيدة في العالم تتولى هذا المنصب: إختيار الشيخة هيا بنت راشد آل خليفة الرئيسة الجديدة للدورة الـ ٦١ للامم المتحدة وهي أول دبلوماسية بحرينية وثالث امرأة في العالم تتولى هذا المنصب في تاريخ الامم المتحدة.

أول قاضية بالبحرين والخليج: في يونيو الماضي صدر امر بتعيين منى جاسم محمد الكواري قاضيا بالمحكمة الكبرى المدنية لتصبح أول قاضية بحرينية تعمل فى سلك القضاء لتكون بذلك أول امرأة خليجية تتقلد هذا المنصب الرفيع. وتنضم الكواري إلى قائمة القاضيات العربيات في سوريا ولبنان والعراق والمغرب والسودان والأردن وليبيا واليمن وتونس.

من جانب آخر، هناك أرقام "غينسية" تدلل على سوء إدارة البلاد وتدهور أوضاعها مما ينذر بحالة من اللاستقرار في الأمن، إقتصادياً وإجتماعياً، مما يؤدي لتدهور في الأمن السياسي في نهاية المطاف. ونشير هنا لهذه الصور لندعم ما نقول:

50% من الحقائب الوزارية من عائلة واحدة: من أصل 22 حقيبة وزارية للحكومة، يوجد 11 موقع وزاري من عائلة واحدة هي العائلة الخليفية، بما فيها رئيسها.

50% من منتسبي وزارة الداخلية من غير البحرينيين: البحرين الوحيدة في العالم يصل عدد موظفي أهم الوزارات السيادية – من غير البحرينيين- الى النصف. فقد أعلن وزير الداخلية الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة- في يونيو الماضي- عن ارتفاع نسبة البحرنة في وزارته؛ حيث وصلت إلى أكثر من 50% من إجمالي عدد العاملين.

الاكثر اغراء في الخليج: فقد ذكرت مصادر ان مستثمرين اسرائيليين كبار موجودون هذه الايام في البحرين لتنفيذ مشاريع استثمارية واسعة حيث سيقيمون في البحرين كازينوهات وملاهي ضخمة تستقطب سكان منطقة الخليج وقالت المصادر ان ثلاث شخصيات بحرينية ستقوم قريبا بزيارة الى الدولة الصهيونية "اسرائيل" والتوقيع على اتفاقيات اقتصادية، قد يتبعها التوقيع على التمثيل الدبلوماسي بين البلدين.

15 % من سكان البحرين مصابون بالربو: أكثر من 600 من سكان البحرين مصابون بالربو من مختلف الأعمار يرقدون في مجمع السلمانية الطبي سنويا بحسب إحصاءات الأعوام 2000-2005م.

3% فقط من سواحل البحرين متاحة للسكان: هذا هو إستنتاج تقرير شركة أمريكية "سكودمور ونغز أند ميرل"، سوف تعطيها الحكومة 2.2 مليون دينار من الأموال العامة، لتعيد المخطط الهيكلي الإستراتيجي للبحرين

53% من العمالة البحرينية تستلم راتباً تحت خط الفقر الرسمي: تشير الإحصائيات الرسمية للبطالة في البحرين، إلى ما لا يقل عن 15% من مجموع المواطنين، منها 8% من ذوي المؤهلات العالية. إضافة لذلك الدراسات الخاصة بحجم البطالة المستقبلية يشير إلى أنه ضمن 100 ألف سيدخلون السوق في العقد القادم، 60 ألف منهم سيكونون عاطلين. أما عن الوضع الاقتصادي لشعب البحرين، فإن الدراسات الميدانية تدلل على وجود أكثر من 53% من العمالة البحرينية رواتبها أقل من 200 دينار (530 دولار)، 37% دخلها الشهري في حدود 150 دينارا (400 دولار) بينما يعيش 8% تحت أقل من 100 دينار (265 دولار).

23 مورد للضرائب- غير المسماة: لا يوجد في البحرين ضرائب على الدخل أو الارباح. ولكن في المقابل هناك اكثر من 23 ورد للرسوم مرتفعة تفرضها الحكومة على

البقية على صفحة 5

ثلة أخرى من المؤمنين ترزح في زنزانات التعذيب الخليفي

"وما نقموا منهم الا ان يؤمنوا بالله العلي العزيز الحميد"

لم يكن القمع الخليفي غريبا على هذا الوطن واهله يوما، فمنذ ان دنست أقدام هذه العائلة المحتلة أرض وطننا الحبيب، حل معها الظلم والجور والنهب والسلب والقتل، وسعت لإذلال أهلها بشتى الوسائل، وساومتهم على دينهم وحياتهم ورزقهم، فانا لله وانا اليه راجعون. وعلى مدى العصور والازمان لم يهنأ أهل البحرين بالعيش على ارضهم، وعندما أيقن المحتلون استحالة التعايش مع أهل هذه الارض بادروا لاستبدالهم بغيرهم. وها هي جحافل المستوطنين تداهم هذه الجزيرة الصغيرة لتحيل خضرتها يبابا، وتقضي على نضارتها وحيويتها وتاريخها وثقافتها. فأي جرم أكبر من ذلك؟

يخطيء من يظن ان علاقة آل خليفة بالبحرين وشعبها أزلية، فذلك مغاير للسنن الالهية والاجتماعية. وحيث انها قائمة على اساس الاضطهاد والاستضعاف والاستعباد، فانها غير مرشحة للدوام، فكلما ازداد ظلمهم وقمعهم وارهابهم، ازداد يوم رحيلهم قربا. فالحكم يبقى مع الكفر ولا يبقى مع الظلم.

لقد كان موقف قوات الشغب هذا اليوم مخزيا، وهم يتصدون لمسيرة سلمية تطالب بالتحقيق في تقرير البندر، ذلك التقرير الذي كشف بعضا قليلا من المستور في خبايا الضمير الخليفي الاسود. لم تحتمل هذه العائلة الظالمة سماع أصوات المظلومين ترتفع في ارضهم، فأصدرت اوامرها لمرتزقتها للتصدي لأبناء الوطن، وتهديدهم بالقتل او السجن ان أصروا على مواصلة الطريق. فالجريمة التي كشف عنها تقرير البندر أخطر من يعترف الحكم بها، ولكن الجريمة الاكبر ان يكون رأس الحكم هو المسؤول الاول عنها وعن تفصيلاتها. وعندما صدر التعميم الرسمي للاعلام الخليفي بالصمت على التقرير ومحتوياته، كان البعض يعتقد ان ذلك أحد أساليب الحل الهادىء. ولكن لم يحدث شيء في مجال الحل اطلاقا، بل بقي زعيم العصابة المتآمرة، أحمد عطية الله آل خليفة، متربعا على كرسي الوزارة، وكأنه لم يرتكب جرما. ان النظام الذي يحمي المجرمين امثال هذا الشخص وأخيه، المعذب المشهور، عبد العزيز، لا يمكن ان يرتجى منه خير مطلقا، فهو حري بالعزلة والمقاطعة، وتحفيز النفوس والهمم لمقاومته بكافة الوسائل السلمية، وتعريته امام العالم، وحرمانه الشرعية الشعبية التي يستند عليها لممارسة ظلمه وجوره. ان هذا النظام الذي يحمي الجلادين والمعذبين والمتآمرين ضد ابناء البحرين، يشعر ان مصدر الشرعية الوحيد لحكمه هو ابناء هذه البلاد. ومن هنا جاءت الدعوة لمقاطعته في كافة مفاصله، وفي مقدمتها مشروعه الانتخابي لمجلس كسيح لا فائدة ترجى منه لتحسين اوضاع الناس او انصافهم او اقامة ادنى مستوى من العدل والمساواة بين الناس.

وقد جاء اعتقال الناشط السياسي والحقوقي الدكتور محمد سعيد وزميله، حسين عبد العزيز الحبشي، استمرارا لعقلية القمع والتصفية والاقصاء، وهي السياسة التي أسس لها البريطاني البغيض، ايان هندرسون، وأقرها خليفة بن سلمان وعصابته. هذه العقلية ازدادت تطرفا في السنوات الاخيرة، واصبحت تحارب اهل البحرين، ليس في ازراقهم وامنهم فحسب، بل في وجودهم أيضا. الاخوان المرتهنان لدى العائلة الخليفية اصبحا عنوانا لظلامة هذا الشعب مجددا في عهد الشيخ حمد الذي يزداد سوءا يوما بعد آخر. انها تعبير عن الحقد الأسود لدى أحفاد "الفاتحين" ضد هذا الشعب المظلوم، ورسالة الى من يسعى لتحدي الظلم ومواجهة الاستبداد بان مصيره لن يكون أفضل من مصير هؤلاء الرهينتين. وقد عودنا الحاكم على هذا الاسلوب الرخيص. فقبيل اطلاق سراح السجناء السياسيين تحت الضغط الدولي الهائل في 2001 عمد مرتزقة آل خليفة للمزيد من الاعتقالات، ليظهر حجم "المكرمة" عندما يعلن عنها لاحقا. وفعل كذلك هذا العام عندما أمر باختيار صفوة الشباب الواعي من ابناء البحرين، للاعتقال والتعذيب والتنكيل. لقد كانوا رهائن في مقابل انجاح مشروعه التخريبي الخطير. وعندما أيقن لقرار البعض بالمشاركة، أصدر أمرا بـ "مكرمة" أخرى لاطلاق سراحهم. انه منطق فرعون الذي يخاطب الناس قائلا: انا أحيي وأميت. ان طاغية البحرين اليوم قادر على انتزاع حرية الناس واعادتها اليهم. أليس كذلك؟ انه اليوم يعتقل الدكتور محمد سعيد وزميله ليؤكد وجوده وسلطته وكبرياءه: أنا أعتفل، فأنا موجود. أنا أعذب فأنا موجود....

غريب أمر البشر الذين يرضخون لهذا المنطق الفرعوني، بدلا من مجابهته وكشفه امام العالم. فهل هناك طاغية تغير وأصبح ديمقراطيا؟ وهل يعتقد من يسعى للتصويت بـ "نعم" على الدستور الخليفي الاسبوع المقبل، بمشاركته في الانتخابات الخليفية انه ينقل المعارضة فعلا الى داخل النظام؟ لو كان الامر كذلك لأعلنها المشاركون، ولطرحوا شعارات أخرى تكشف ذلك التوجه. الكل يعلم ان القرارات الاساسية بيد العائلة الخليفية، ومن يشارك في مجالسهم فسوف يكون شريكا في القرارات الاجرامية مثل قرار الاعتقالات والسجون والتعذيب، وقرار التجنيس السياسي، وقرار مصادرة الاراضي البرية والبحرية، ونهب أموال النفط وحرمان الجياع منها وقرار التطبيع مع "اسرائيل"، وقرار استدعاء أمريكا لحماية النظام ومشاركة البحرين، من بين دول الخليج الاخرى، في المناورات المشتركة الاخيرة والمستقبلية. أنعيش في حلم أم يقظة؟

لطالما كان أملنا ان يتواصل الموقف الشعبي الصامد بوجه الاستبداد الخليفي الشرير، تحت شعار المقاومة المدنية التي أدنى مراتبها المقاطعة القلبية للنظام ورموزه وآلياته. ولطالما تمنينا ان يحفظ الله اخوتنا الذين يعلنون صراحة عن عزمهم على مشاركة العائلة الخليفية في قراراتها الجائرة، من زيف الادعاء واوهام الشيطان، وزخرف الدنيا، خصوصا ان بعضهم ممن كان له قدم صدق في النضال، ولم يخالجنا يوما شك في اخلاصه وايمانه. نقول للجميع، وقد بدأ الفصل الاسود الذي كان مؤجلا لما يسمى زورا "الاستحقاق الانتخابي" قبل موعده، باعتقال الأخوين الناشطين: يا أيها الذين آمنوا خذوا حذركم، فانفروا ثبات او انفروا جميعا". فالعدو واحد، وهو لا يميز بين ابناء البحرين في ظلمه، فما دامت عقلية الاحتلال (الذي يسميه الفتح) معشعشة في نفسيته، فسوف يستمر في تعامله مع الجميع كأسرى حرب مرتهنين لديه، يزج منهم من يشاكس في زنزانات التعذيب، ويترك الآخرين في السجن الكبير، ويدفع بالبعض الى دول الخليج الاخرى في اطار مشروع التهجير. ندعو الله سبحانه وتعالى ان يباعد بيننا وبين الظالمين، ويثبت أقدامنا على الصراط المستقيم، بعيدا عن الظالمين والمستبدين والجلادين.

حركة احرار البحرين الاسلامية

17 نوفمبر 2006

البحرين وغينيس- البقية من ص 4

المواطنين مقابل خدمات تقدمها الدولة بينها: الخدمات البلدية، فحص وتسجيل السيارات الالزامي، رسوم اصدار الجواز والبطاقة السكانية والبطاقة الشخصية، رسوم البناء، توصيل الكهرباء والماء، رسوم التسجيل العقاري، رسوم مغادرة المسافر، رسوم جسر الملك فهد، رسوم تصديق الشهادات، رسوم التقاعد والتأمينات، رسوم التوثيق.

لن نسهب أكثر، فإن ما ذكر يدعم أصل الفكرة، ودعنا نشير أخير الى آخر رقم غينسي لم يسبقه أحد.

أطول رئيس وزراء خدمة في العالم (1971- لحد الآن)- أكثر من 35 سنة

منذ رحيل الإنتداب البريطاني وظهور الدولة الحديثة، جاء رئيس الوزراء الحالي ولم يرحل. جاء وزراء ورحل آخرون، إستحدثت وزارات وألغيت أخرى، ولم يزل رئيس الوزراء الأزلي في مكانه. جاءت محكمة أمن الدولة، ألغي الدستور العقدي، سرقت الأراضي والجزر، تدهور الأقتصاد، نمت الطائفية، مزق النسيج الإجتماعي، ولم تتغير العقلية التي تدار بها الدولة (انظر لمقال: بعد 35 عاما: لماذا لا تريح الشعب برحيلك يا أبا علي؟).

لقد تجاوز وجود رئيس الوزراء أي رقم في غينيس وسجل رقم محسوب له وباسمه واسم عائلته- أعمر رئيس وزراء، ومن عائلة واحدة. آن الأوان ان يتغير، دم جديد، وعقلية جديدة تدير البلاد، عبر تداول للسلمي من الشعب البحريني. إن أي تغيير قادم- مهما كان شكلياً- للحكومة البحرينية، دون تغيير رئاسة الوزراء، فإنها لن تقنع الشعب أو العالم بأي محاولة للتغيير. المطلوب أن ينتخب الشعب حكومته إذا ما اريد إرسال إشارات لمصاديق الديمقراطية، وبغير ذلك، ليخرس من يدعي وجود نظام ديمقراطي في البحرين.

لنقرأ معا جريان سنن الله، وحتمية انتصار المظلومين وهزيمة الطغاة

عدد من التطورات المهمة التي حدثت على الصعيد الدولي هذا الاسبوع تستوقفنا لنقرأ فيها معاني تتصل بالسنة الالهية التي لا مناص منها لطاغية، وهي السنة التي يجدر بشعبنا تعميق ثقته بها لانها قانون إلهي لا يستطيع أحد تجميده.

أول هذه التطورات صدور حكم الإعدام ضد صدام حسين رمز الاستبداد الاكبر في المنطقة، واثنين ممن ساهموا في قتل ابناء العراق. أوليس هذا مصداقا عمليا للدعاء الذي نقرأه في ليالي رمضان المبارك "الحمد لله قاصم الجبارين، مبير الظالمين، مدرك الهاربين"؟ صدام حسين، الذي كان المثل الأعلى لرئيس الوزراء الخليفي، يعيش آخر أيامه ذليلا، بعد ان حاكمه ضحاياه علنا، فرآه العالم مكسورا في قفص الاتهام، وقد سقطت هيبته وذهب ملكه وسطوته، وأصبح رمزا لسقوط الاستبداد والطغيان. وهذا ما يتحقق عندما تصمد الشعوب امام الطغاة، ترفض ألاعيبها وحيلها، وتقاطع مشاريعها وسياساتها، وتعمق الفجوة معها، وتقول لها: "يا ليت بيني وبينك بعد المشرقين، فبئيس القرين". لقد أجرى صدام حسين انتخابات عديدة لما كان يسميه "المجلس الوطني" ولكن شعب العراق، بقيادة علمائه ونشطائه قاطعوه، :ما قاطعوا كافة مشاريعه الاخرى، تماما، فبقي معزولا، حتى دارت الدائرة عليه (ولله في خلقه شؤون)، فسلط الله عليه من لا يرحمه وأذاقه الذل والهوان في الدنيا قبل الآخرة. لم تذهب دماء الشهداء هدرا، بل بقيت أرواح الشهداء ابتداء بأرواح الشهيد الشيخ عارف البصري واخوته الاربعة، مرورا بأرواح الشهيد آية الله السيد محمد باقر الصدر وآلاف الشهداء في فترة استشهاده (1980-82)، وأرواح شهداء الانتفاضة الشعبانية المباركة (1991)، وصولا الى أرواح الشهيد آية الله السيد محمد صادق الصدر وبقية الفقهاء الكبار، تطارد الطاغية ونظامه، حتى حان وقت القصاص. فيا دماء شهداء العراق قري عينا، واطمئني نفسا، فقد أنجز الله وعده، ان الله لا يخلف الميعاد.

ثاني هذه التطورات، الهزيمة النفسية والسياسية التي مني بها الرئيس الامريكي، جورج بوش وحزبه الجمهوري، على ايدي الناخبين، وهي هزيمة اعتبرت زلزالا سياسيا لرئيس اعتقد انه يملك الدنيا، فعاث في الدنيا فسادا وقتلا وتدميرا. مارس الاحتلال، وسعى لفرض ارادته على شعب العراق، وحاول فرض دستور امريكي عليهم (كما فعل في البحرين)، ودعم العدوان الصهيوني على لبنان بلا حياء او خجل، وما يزال يتآمر ضد الجمهورية الاسلامية الايرانية، بهدف ضربها استكمالا لمشروعه العدواني ضد العالم الاسلامي. كما وقف مع الاستبداد، ودعم علنا المشروع التخريبي الذي فرضه الشيخ حمد آل خليفة على البحرين. فماذا كانت النتيجة؟ لا نقول ان فوز الديمقراطيين بأغلبية المقاعد في مجلس النواب، وما يكفي من المقاعد للسيطرة على مجلس الشيوخ، سوف يحول أمريكا الى حكم يدعم الديمقراطية ويدافع عن المستضعفين، فذلك ما لن يحدث في المستقبل المنظور، ويخطيء من يعتمد على امريكا لاحداث اي تغيير ايجابي. ولكن الله أراد ان يذل بوش، كما أذل صدام، وهما يشاهدان سنن الله جارية فلا يملكان ردها. ولقد شاهد العالم الذل الذي لحق بوزير الدفاع الامريكي، دونالد رامسفلد، وهو يسقط، كما سقط صدام، بعد فشله في اداء مهمته، وهو الذي كان يتحدث للعالم بمنطق الاستكبار و الاستعلاء والتهديد. وكنا نأمل ان تفعل هذه السنن فعلها ضد طغاة بلدنا، ولكن حالة التراجع وعقلية المسايرة حالت دون ذلك. فالسنة لا تتحقق الا اذا تعالت صرخات المظلومين ضد الظالمين والجلادين. مع ذلك فان ثبات الثلة الصابرة المحتسبة على البلاء، سيمنع البلاء، بعون الله، عن هذا الشعب والارض.

التطور الثالث، الذي لا يقل أهمية، يتمثل بفوز دانيال أورتيغا، رئيسا لنيكاراغوا، بعد ان أدلى الشعب بصوته في الانتخابات الرئاسية. انها صفعة ثالثة للادارة الامريكية التي شاهدت وهي بكامل وعيها، سنن الله تتحقق بدون ان تكون لديها القدرة لمنع ذلك. فعودة أورتيغا الى الحكم جاءت بعد ستة عشر عاما حدثت خلالها تطورات كبيرة في امريكا اللاتينية، أضعفت النفوذ الامريكي في ما كان يسمى "الساحة الخلفية" لها. وفي السنوات الاخيرة تحولت هذه القارة الى ساحة محكومة برؤساء منتخبين من شعوبهم، أغلبهم محسوب على الاتجاه اليساري المناوىء للسياسات الامريكية، وفي مقدمتهم هوجو تشافيز في فنزويلا، ولولا في البرازيل، تباري فازكويز في اوروغواي. هذا يعني ان واشنطن فشلت في فرض نفوذها السياسي على العالم برغم قوتها العسكرية المفرطة، وانها لم تعد قادرة على التأثير على توجهات الشعوب الحرة القادرة على صنع قرارها بعيدا عما تريده الولايات المتحدة الامريكية. وهذا ما حدث في العراق وفلسطين اللتين جاءت الانتخابات فيهما بمجموعات مغايرة للرغبات الامريكية.

انها قوانين الله النافذة في خلقه، ومن هذه القوانين: ان الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم. (الرعد 11)

تلك الدار الاخره نجعلها للذين لا يريدون علوا في الارض ولا فسادا والعاقبه للمتقين.(القصص 83)

كم من فئة قليلة غلبت فئة كثيرة باذن الله، والله مع الصابرين. (البقرة 249)

ولا يحسبن الذين كفروا أنما نملي لهم خيرا لانفسهم، انما نملي لهم ليزدادا اثما، ولهم عذاب عظيم. (آل عمران 178)

ولا يحسبن الذين كفروا سبقوا انهم لا يعجزون . (الانفال 59)

ونريد ان نمن على الذين استضعفوا في الارض ونجعلهم أئمة ونجعلهم الوارثين. (القصص 5)

ونمكن لهم في الارض نري فرعون وهامان وجنودهما منهم ما كانوا يحذرون. (القصص 6)

يا أيها الذين آمنوا ان تنصروا الله ينصركم ويثبت أقدامكم.(محمد 7)

ويلكم لا تفتروا علي الله كذبا فيسحتكم بعذاب وقد خاب من افتري.(طه 61)

وتلك القرى أهلكناهم لما ظلموا وجعنا لمهلكم موعدا.(الكهف 59)

وما كان ربك ليهلك القرى بظلم وأهلها مصلحون.(هود 117)

وَأَلْقِ مَا فِي يَمِينِكَ تَلْقَفْ مَا صَنَعُوا إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدُ سَاحِرٍ وَلَا يُفْلِحُ السَّاحِرُ حَيْثُ أَتَى (طه 69)

هذه بعض ملامح السنن الالهية، وهي تجري بارادة الله سبحانه، ولا يستطيع طاغية او متجبر وقف جريانها، او منع حدوثها. ان استيعابها يحتاج لنفسية ثابتة على الايمان، صادقة مع نفسها وربها، مطمئنة بايمانها، لا يشوب ذلك الايمان ضرب من الشك في قدرة الله وضعف من سواه ممن نصبوا أنفسهم على الناس بغير الحق. ان المفاصلة مع الظلم والظالمين شرط لتحقق ما يفيد بحتمية انتصار المظلومين وسحق الظالمين. ندعو الله سبحانه وتعالى ان يثبتنا على القول الصالح في الحياة الدنيا، وان يجعل لنا مع الرسول سبيلا، ويباعد بيننا وبين الظالمين، في الدنيا والآخرة.

تقرير المنظمة العربية لحرية الصحافة

البحرين:"الميثاق" تفصل صحافيا على خلفية تنظيم إضراب عن العمل

المنامة-25-11-2006: فصلت صحيفة "الميثاق" البحرينية الصحافي علي ربيع يوم الاربعاء 22 نوفمبر الجاري، فصلا تعسفيا، بتهمة "تحريض العاملين في الصحيفة على الإضراب عن العمل بدون تصريح". وذلك بعد الإضراب الذي نفذه العاملون في الصحيفة يوم الاثنين الموافق 20 نوفمبر من الشهر الجاري، بعد إرسالهم عريضة لإدارة التحرير، موقعة من قبل 28 موظفا، تطالب " بعدم المماطلة في صرف الرواتب التي تأخرت مدة شهرين أو أكثر". وقد جاء في رسالة فصل الصحافي علي ربيع : لقد قررت إدارة الصحيفة فصلك من العمل للأسباب التالية:

1- التطاول ومحاولة الاعتداء على نائب رئيس التحرير وتوجيه ألفاظ غير لائقة لرئيس لتحرير أمام جميع العاملين وإفشال اجتماع بعض الموظفين بالصحيفة وعدم التقيد بتعليمات رئيس التحرير.

2- تحريض العاملين في الصحيفة على الإضراب عن العمل بدون تصريح.

- تشويه سمعة الصحيفة لدى وسائل الإعلام من خلال الصحف المنافسة بما هو غير صحيح.

4- عدم الالتزام بساعات العمل الرسمي وعدم انجاز الأعمال الموكلة إليه.

مع العلم بأن الصحافي علي ربيع يعمل لساعات عمل

وفاء للقابعين في زنزانات الاعداء

الأسود لا يضعفها ان تكون في الاقفاص، ولا يضيرها ان تكون مغللة في الاصفاد. ويكفيها ان زئيرها وراء القضبان يزلزل قلوب من يسمعه، وان همتها ترعب الآخرين. وأنتما يا عنوان مجد هذا الشعب، ومصداق عزته وأنفته وصموده، زلزلتما الطاغية الذي يعيث في ارضنا فسادا بلا حدود، وأدخلتما الرعب في قلبه، برغم ما يمتلكه من جلاوزة وجلادين ومعذبين. فما دام موقفكما مقاوما لجبروته وطغيانه، فستظلان مصدر قلق له. انه مستعد ان يغدق الاموال على من يسايره ويداهنه، ولكنه لن يرحم من يقف بوجهه ويتحدى ارهابه. ترددتما على السجن غير مرة، في زمن قانون أمن الدولة، وكان لكما نصيب كبير من التعذيب الخليفي الحاقد، وها أنتما تردان الزنزانات نفسها، فتقرآن على جدرانها قصص معاناة أهل البحرين، من شيوخ وشباب ونساء، وتسطران على تلك الجدران كلمات جديدة عن المعاناة، تكتبانها بالدم، وترددانها أنشودة حزينة صباحا ومساء. انها ليست قصتكما وحدكما، بل فصل من ملحمة متواصلة لم تتوقف منذ ان وطأت أقدام المحتلين أرضنا الطاهرة ودنستها وجعلت أعزة أهلها أذلة.

أصبحتما "ضيفين" على الملك الكريم، كما كنتما ضيفين في زنزانات والده وعمه، وتساءلتما: أين ينتهي الفساد ويبدأ الاصلاح؟ غيركما يتحدث عن "المشروع الاصلاحي" وأنتما تعيشان ذلك المشروع لحظة بلحظة، في قبضة الجلادين الذين يلتذذون بالتنكيل بكما، ويتسابقون على نيل الحظوة لدى هذا "الملك" الذي تنفس الصعداء أخيرا بعد ان حقق ما كان يريد من استفتاء على دستوره. كان يعلم ان اهل البحرين، وانتما منهم، لن يمنحوه ما اراد، فسعى بطرق ملتوية للحصول على ذلك، فكان له ما أراد. سلواكما انكما لم تكونا شاهدي زور، وكنتما ممن يسعى لحرمان نظام الاحتلال الخليفي من شرعية التصويت الشعبي على مشروعه، فكان الجلاوزة لكما بالمرصاد. أنتما في نظر العائلة المحتلة، تهددان نظام الحكم بالدعوة لمقاطعة الاستفتاء المشؤوم على شرعية نظام حاقد، فكنتما مستحقين لغضب فرعون وجلاوزته، فنكلوا بكما أيما تنكيل، وهاهم يواصلون الظلم والقهر والتنكيل بعد ان خففت اصوات المعارضة، وساد منطق الاستسلام والمسايرة بدلا من ثقافة مقاومة الظلم والصمود امام زحفه.

نعيش الزمن الرديء ونحن نشاهد ما لا تشاهدانه من هيمنة الطغيان والظلم والأمركة والخلفنة والتغريب والفساد على أوسع نطاق. غريبان أنتما في ظلمة الزنزانات، ولكن من هو خارجها يعيش غربة أكبر. فلا صوت يعلو فوق صوت "المشروع الاصلاحي" ولا مكان لمن يتحدث بلغة مغايرة لذلك، وشيئا فشيئا، يتم صهر الهوية والثقافة والدين في مشروع وضعه أعداء الامة، واستدرجوا الناس اليه. تقضيان ايامكما بين جدران أربعة لا تعرفان فيها الليل من النهار، ولكنكما تعيشان حالة من النقاء والطهر، وانتما تقضيان وقتكما في تلاوة القرآن وتتعبدان بالصلاة والدعاء. هناك في تلك العتمة، تزداد القلوب نقاء، وتتحرر النفوس من العبودية لفرعون وملئه وجلاوزته، بعيدان أنتما عن عالم يعيش اضطرابا حول المبادىء والقيم والأخلاق والمواقف، وتداخلا غريبا في المفاهيم، وتنكرا للأسس التي قام عليها المشروع الاسلامي الذي ازداد وضوحا على ايدي فقهاء الامة وقادتها ابتداء بالامام الخميني الراحل، مرورا بالشهيد الصدر رحمهما الله وصولا الى ما يمثله صمود القيادة المجاهدة في لبنان، التي تقود الجماهير الى النصر ضد الأعداء سواء بالمقاومة العسكرية للمحتلين ام المقاومة المدنية لأذنابهم.

يا بدرين مغيبين في عتمة غرف التعذيب:

لم يكن القيد ابدا الا سلاح الحاكم الظالم الذي يساوم الناس على حريتهم وحقوقهم ووجودهم، ولكنه سلاح لم ينجح قط في كسر عزيمة الامم الناهضة والشعوب المناضلة، والعناصر الصامدة. والنظام الذي يعتمد اساليب التنكيل والقمع لا ينتهي أمره الى خير، فالقيود التي تلتف على المعاصم انما هي مفتاح الحرية التي طالم بحثتما عنها:

سلام على مثقل بالحديد ويشمخ كالقائد الظافر
كأن القيود على معصميه مفاتيح مستقبل زاهر

لماذا القيد؟ لماذا مطاردة الاحرار؟ وما هي ذريعة المتربعين على كراسي الحكم، ولا عمل لهم سوى التنكيل بالعباد و البلاد، وسرقة اموال الناس وتبديد ثروات الشعوب؟ ما جدوى اعتقال الابرياء الذين لا ذنب لهم سوى تعبيرهم الحر عما يؤمنون به بأساليب سلمية متحضرة؟ هل يعتقد اولئك الجاثمون على صدور أهلنا، العابثون بأمن الناس ورزقهم وارضهم وعرضهم انهم بمنأى عن سنن الله الجارية التي قد تمهل الظالمين ولكن لا تهملهم؟ ما هذا النظام الذي يهتز بأوراق يوزعها المعارضون لتوضيح مواقفهم وآرائهم، ما هذه الديمقراطية التي يدعيه، وأية حرية هذه التي تصادر آراء الناس وتزج بالشباب في زنزانات التعذيب بلا وازع من ضمير؟ ان روح الحرية التي روتها دماء شهداء البلاد على مدى العقود السابقة لا يمكن ان تقضي عليها سياسات استبدادية جائرة مهما توفر لها من مال وسلاح، ومهما حظيت به من دعم اجنبي ضد أهل الارض ومناضليها. نعيش الزمن الرديء، لكننا نتطلع للأيام الجميلة التي لم نعشها بعد، بحرية نسترجعها بسواعد الابطال وصمود الأباة، فلا حاجة لنا في مكرمات الطاغية، ولا مكان لنا في مجالسه وقصوره التي تخلو من ذكر الله، وتغيب عنها ملائكة الرحمن، ولا مكان فيها الا للنفاق وتقبيل الانوف. أهل الحق والدين لا ينحنون امام الطغاة، ويجدون سلواهم في ارتباطهم بالله المقتدر الجبار الذي يتربص لهم ويمهلهم الى حين، حتى يحق عليهم العذاب وتجري عليهم سنن الله وقوانينه.

أيها العملاقان اللذان دخلا التاريخ من أوسع ابوابه: قرا عينا، وطيبا نفسا، فالطريق الذي سلكتماه هو طريق الانبياء والأئمة الأطهار والعلماء المجاهدون الذين أخذ الله عليهم " ألا يقاروا على كظة ظالم ، ولا سغب مظلوم". انكما من اولئك الفتية الذين " آمنوا بربهم وزدناهم هدى، وربطنا على قلوبهم اذ قاموا فقالوا: ربنا رب السماوات والارض لن نتخذ من دونه الها، لقد قلنا اذا شططا". كان الله في عونكما وانتما ترزحان في سجون الاعداء، انكما على موعد مع فجر ينبلج بالخير و الحرية والعدل، وموعدكم الصبح، اليس الصبح بقريب؟

تقرير المنظمة العربية للصحافة... البقية

لأعمال الموكلة إليه.

مع العلم بأن الصحافي علي ربيع يعمل لساعات عمل إضافية، ولديه مستحقات ومتأخرات تصل إلى نحو سنة من الآن.

جاء الفصل في الوقت الذي اشتكى فيه موظفو الصحيفة من:

1 ـ تأخير الرواتب بشكل دوري وعدم حصول بعض الموظفين على حقوقهم المتأخرة والتي قد تصل إلى حد أكثر من سنة .

2 ـ الوضع المزري في الصحيفة ، وقلة الموظفين والضغط النفسي الذي يمارس عليهم حيث يطلب منهم القيام بأعمال تفوق طاقتهم .

3ـ سوء معاملة الإدارة التي لا تكترث بموظفيها والتي تسعى بنفسها إلى إسقاط الصحيفة عن طريق الدفع بمضايقة الموظفين، وفصل آخرين بشكل تعسفي ، ودفعهم لتوقيع استقالتهم ، ومنعهم حقوقهم.

4 ـ عدم انتظار الإجازات وعدم حصول موظفين آخرين على إجازاتهم السنوية.

5 ـ استخدام أسلوب غير لائق من قبل بعض المسئولين في الإدارة تصل إلى حد الشتم والسب والصراخ والتهديد بالإقالة بشكل علني.

6ـ إنكار حقوق الموظفين من قبل الإدارة، بل ورفض حل المسألة بشكل ودي وكأنهم يضمرون أمرا ما.

جدير بالذكر بأن الصحيفة أنهت خدمات الصحافي المفصول بدون اللجوء إلى الخطوات الإجرائية التي ينص عليها قانون تنظيم الصحافة البحريني التي تنص المادة "63" منه "بأنه لا يجوز فصل الصحفي من عمله إلا بعد إخطار جمعية الصحفيين بمبررات الفصل، فإذا استنفدت الجمعية مرحلة التوفيق بين الصحيفة والصحفي دون نجاح، يتم تطبيق الأحكام الواردة في قانون العمل".

كما تنص المادة(66) من القانون نفسه بـ "وجوب تشكيل لجنة تأديب برئاسة قاض وعضوية ثلاثة من جمعية الصحفيين وممثل وزارة الإعلام للتحقيق في التهم المنسوبة إلى الصحفي" ولم يرد في المادة أي ذكر للفصل من العمل كعقوبة توقع على الصحفي.

ويُلفت إلى إن وزارة الإعلام البحرينية لم تتخذ أي خطوات تفاعلية فيما يتعلق بالتأخير في صرف الرواتب، لاسيما بأنها قد فرضت تأمين بمقدار مليون دينار للصحيفة، كان من المفترض أن تدفع الرواتب منه. كما إن جمعية الصحافيين (المحسوبة على الحكومة) ونقابة الصحافيين (تحت التأسيس) لم تتفاعل مع قضية الفصل بالشكل المطلوب. أما الصحف المحلية فلم تولي قضية الفصل اهتماما لاسيما أن بعضها ينتهج سياسة الفصل التعسفي والإقالة المفاجئة.

وقد جاء هذا الفصل عشية الانتخابات النيابية والبلدية، وانشغال وسائل الإعلام برمتها في تغطية هذا الحدث. هذا ويأتي فصل الصحافي علي ربيع، بعد فصل العديد من الصحافيين البحرينيين في مختلف الصحف البحرينية بشكل تعسفي وغير قانوني.

الصحوة المطلوبة - البقية من صفحة (1)

الخليفي، فضلا عن السعي لالغائه من خلال تشكيل سياسي أقيم على اساسه. اما الشيخ حمد فقد تحققت له مبايعة واسعة من التيار الديني، بقيادة علماء كبار، وهو ما لم يحلم به، ولم يكن يتوقع حدوثه بهذه السرعة. وان من السذاجة بمكان الاعتقاد بان فوز بعض العناصر النظيفة سوف يغير المعادلة السياسية التي تحكم البلاد، فهي تمثل اقل من نصف مقاعد النصف المنتخب، وبالتالي فهي أقل من ربع مجلس الشورى.

نعود مرة اخرى للمقولة التي استعملت لتبرير مسايرة الظلم الخليفي، وهي "تقليل الضرر". ونناقش ذلك بطرح قول الامام زين الباقر للزهري: فما أقل ما أعطوك اياه في مقابل ما أخذوا منك". لقد أخذوا التصويت على دستورهم، والبيعة لفرعونهم، ولم يعطوا الشعب شيئا في مقابل ذلك. فاذا كانت الوفاق قد فازت بثمانية عشر مقعدا، فان عدد الفائزين عن الشيعة في الانتخابات السابقة كان 12 شخصا، كان بعضهم اقوى من ناحية الاداء من بعض اعضاء قائمة، فلماذا المبالغة في الشعور بالانجاز؟ لماذا نسمح لانفسنا بالوقوع في الفخ الذي يضعه الاعداء لنا؟ ان من مصلحة العائلة الخليفية ان تعم اجواء البهرجة والشعور بالانجاز في اوساط الناس، وذلك بهدفين: اولهما تكريس سطحية التفكير لديهم بحيث يتم الاهتمام بانجازات وهمية بينما القضايا الكبرى والقرارات الاستراتيجية باقية بأيدي العائلة الخليفية. وثانيها: ان انتشار روح الرضى والقناعة والشعوب بتحقيق الانجازات يقضي تدريجيا على روح النضال والتشنج ضد الظلم السلطوي، ويهمش المناضلين ويعمق روح الاستسلام للحكم. ان من غير الممكن تقليص الضرر الذي كثر الحديث عنه لاسباب عديدة: اولها: في مجلس لا يشرع، بل التشريع محصور بالعائلة الخليفية وبالتحديد بأيدي الشيخ حمد شخصيا، ثانيا: ان وجود كتلة تعادل اقل من ربع اعضاء مجلس الشورى لا يفيد في تقليص الضرر. فالضرر المقصود هنا هو تشريع القوانين التي لا تناسب المواطنين. ولكي يتم رفض مشروع اي قانون تقدمه العائلة الخليفية فلا بد من توفر ثلثي الاصوات لرفضه، وهذا ما لا يمكن تحقيقه لان العائلة الخليفية تضمن نصف الاصوات لانها تعين نصف اعضاء المجلس، ثانيا: لكي يمكن تشريع قانون فانه يحتاج ايضا الى ثلثي الاصوات، وهذا غير ممكن ايضا. فما هو الضرر الذي يمكن تقليصه؟ كما ذكرنا فما دام أصل الضرر موجودا فلا مجال لتقليص آثاره. فالدم النازف لا يمكن وقف القطرات التي تسيل منه ما لم يتم علاج الجرح النازف. واذا بقيت عين النجاسة فلا مجال لتحقيق الطهارة. وما دام الدستور الخليفي هو الذي ينظم السلطات الثلاث، ومنها التشريعية، فلا مجال لتجاوزه بأي شكل من الاشكال. الامر الذي حققته المشاركة، كما أسلفنا، هو انها اعتبرت من قبل الحكم تصويتا على الدستور الخليفي الذي بقي غير شرعي بسبب الرفض الشعبي له.

ماذا بعد؟ الانتخابات الصورية التي اجريت مؤخرا ليست نهاية المطاف. فالانتخابات ليست غاية بذاتها، بل ان الجسد الذي يتم انتخاب اعضائه هو المهم، وما دام هذا الجسد فاقدا لسلطة التشريع، ومعتمدا في اساسه على دستور غير شرعي، فان الانتخابات لن تغير الوضع كثيرا. صحيح ان هناك بعض القطاعات الشعبية قد تم تحييدها بسياسات التخدير السلطوية التي مارستها بعض الاطراف، ولكن روح النضال المتأصلة في عروق اهل البحرين، واستمرار شعورهم بالظلامة، وصمود العناصر المناضلة التي عجنتها التجربة وتخرجت من غياهب السجون، كل ذلك سيحول دون القضاء على روح المقاومة المدنية. والبحرين على موعد في الشهور المقبلة، مع استحقاقات عديدة امام المنظمات الحقوقية الدولية، في ما يخص التمييز وتغيير التركيبة السكانية وحماية المعذبين والجلادين. ولن يتردد الاحرار الذين حملوا مشعل الحرية على مدى اكثر من ثلاثين عاما عن حمل شعلة النضال ضد الاستبداد الخليفي، غير آبهين بالمجالس الصورية التي يشكلها لحماية نفسه والامعان في التنكيل بالمواطنين. ان الدستور الخليفي سيظل فاقدا للشرعية، ولا يغير هذه الحقيقة انتخابات صورية هنا، واخرى هناك. والمنطق نفسه يحكم المجالس البلدية التي فشلت في السنوات الاربع الماضية في منع نهب الاراضي والاستيلاء بالقوة من قبل العائلة الخليفية المحتلة على البحر بعد ان لم تبق من اليابس شيئا، وبعد ان تضاءلت الارض التي يعيش عليها شعب البحرين الى اقل من عشرة بالمائة من مجموع مساحة الجزر. اما المدخولات النفطية فستظل هي الاخرى، مادة للنهب من قبل هذه العائلة المحتلة، ولن تستطيع اسكات الاصوات المطالبة بالتوقف عن سلب تلك الاموال، وانهاء الاستغلال والاستبداد والتنكيل بالاحرار.

شباب البحرين اليوم يتوافدون افرادا وقوافل على زنزانات التعذيب الخليفية، والمواقع الالكترونية تتعرض للمنع الواحدة بعد الاخرى، ولا يستبعد ان تبدأ العائلة الخليفية الحاقدة في تفعيل قانون الارهاب، مستغلة حالة الصمت التي توافقت مع بعض الاطراف الشعبية لفرضها، وهو أمر سيكون مادة لتحريك الغضب الشعبي مجددا في اوساط الشباب المحروم من الوظيفة والسكن، وأبسط مقومات العيش الكريم كالحرية والشراكة السياسية. البحرين اذن على موعد مع مستقبل مدلهم بالخطوب ما دامت محكومة بعقلية احتلال مقيتة ودستور غير شرعي مفروض بالقوة، واساليب للتضليل والتشويش ينفق عليها من اموال الامة.

الوطن وآهاته

بقلم : وردة المهتدي

هتافُك حين يحتدمُ الصراعُ ... وبعضُ البؤسِ ليس لهُ قناعُ
وصوتك فالحروفُ لها طقوسٌ ... غداةَ يهيمُ بالحرفِ اليراعُ
وشعرُكَ فالصبابةُ وحيُ شعرٍ ... تتيهُ به الحنايا والنخاعُ
إذا أسلمتَ للحزنِ النوايا ... وغابَ الرّغدُ وانقطعَ الرَّتاعُ
وكفُّ المزنِ باتت قاحلاتٍ ... وباتَ الروضُ تسكنُه الضّباعُ
وإن باتت دقائقُك امتحانا ... ونزفا فالجروحُ لها متاعُ
وإن دارت عليها دائراتٌ ... من الأشجانِ دهماءٌ تِباعُ
فما حُوربت متهوما بإفكٍ ... ولا منكَ الضلالةُ والخداعُ
ولا أُقصيتَ عن حظٍ ورزقٍ ... لعيبٍ تشتكي منه الطباعُ
فقلبكَ جوهرٌ صافٍ رقيقٌ ... وعزمُك في ذرا العليا شعاعُ
وطيبُك يخجلُ النسرينُ منه ... ومن ريحانِه المسكُ المذاعُ
وفي جَنباتِه طهرٌ شفيفٌ ... وفي خلجاتِه الطودُ الشجاعُ
عرفتَ الذوقَ حتى ذبتَ فيه ... إذا الأقزامُ للأذواقِ باعوا
عفيفُ النفسِ معطاءٌ كريمٌ ... نظيفٌ لا يشوّبه شناعُ
فلا عمل يُسَدُّ الجوعُ منه ... تضيقُ به المرابعُ والبقاع
تأمّلْ عمرَك المشروخَ بؤسا ... ولا مجدٌ يجودُ به ارتفاعُ
أتجنيسٌ وحقُّك مستباحٌ ... وحولك فتيةٌ ظمأى جياع ؟؟
أتجنيسٌ وجرحُك مستفيضٌ ... وقد خُطِفَ المؤونةُ والصواعُ
مؤامرةٌ تحاكُ بكلِّ ليلٍ ... ولا يُلقى المدافعُ والدفاعُ
لهم خيراتنا تزجى هطولا ... وكل نصيبنا الأملُ المضاعُ
مراكزهم تضجُّ بشاغليها ... فلا فكرٌ يسودُ ولا إطلاعُ
ونحن نصيبُنا جهدٌ جهيد ... وحزنٌ وانكسارٌ والتياعُ
أزادت أرضنا قفرا وجدبا ؟ ... وهل ضجّت بكثرتنا البقاع ؟
لماذا ؟ هل أتينا بابتداع ؟ ... وجرم ليس يغفرُه ارتداع
أكلّ الذنبِ أنّا في عليّ ... نهيمُ وملءُ خافقنا اتباع ؟
وكل ضلوعنا عزٌّ تليدٌ ... أصيلٌ لا يخالطه اصطناع
فقل للظالم الجبار مهلا ... فإنّا ليس نشرى أونباع ؟
وليس يذلنا غرّ جبانٌ ... فشيمته النميمة والخداع
وقل للجائر الأفاك مهلا ... وهل للسمع في صمٍّ سماع ؟
ولكن حسبنا ربٌّ كريمٌ ... فغيث الله ليس له انقطاع
وكل رجائنا الأطهار دوما ... فهم في بحر عالمنا الشراع
وحين يلفنا همٌ مقيم ... وغيم لا يواتيه انقشاع
هتفنا يا عليٌّ فاعترانا ... من الأضلاع شوق و اندفاع
وبلّغنا المؤمل من منانا ... لتغمرنا المواهب والطماع
فما مثل الصبابة في هواه ... وما من غيره يرجى انتفاع ؟
فإن بذكره العسل المصفى ... وفي أحكامه الشرع المطاع